

## مقدمة الطبعة الإنكليزية

آري كنودسن وساري حنفي

في عام 2010 كان قد مضى 62 عامًا على النزوح الكارثي للاجئين من فلسطين ونشوء قضية اللجوء الفلسطيني، أو ما اصطلح على تسميته «النكبة». ومنذ ذلك الوقت بقيت هذه القضية من دون حل، على الرغم من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المطالبة بعودتهم. وعلى الرغم من ستة عقود من النضال المستمر من أجل حقوقهم، فإن الحقيقة المرة هي أن اللاجئين لم يتمكنوا من العودة إلى وطنهم، ولم ينالوا الحقوق المدنية الأساسية في بعض الدول المضيفة. واليوم، يوجد أكثر من خمسة ملايين<sup>(1)</sup> لاجئ في المشرق العربي، عدد كبير منهم، خصوصًا المقيمين في المخيمات، يعانون الفقر، ويفتقدون الحقوق المدنية، ويعيشون في صراع سياسي واجتماعي كبير.

في أطول قضية لاجئين في التاريخ الحديث، يجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم عالقين بين المنفى والاعتراب بصفتهم «غير مواطنين» في الدول المضيفة. يسلط هذا الكتاب، من خلال تقديم مقارنة إقليمية

---

(1) بلغ عدد اللاجئين المسجلين في سجلات الأونروا في مناطق عملياتها كلها (5,311,555) حتى 31 آذار/ مارس 2013 [المحرر].

انظر: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Registration Statistical Bulletin,» Department of Relief and Social Services, UNRWA HQ (Amman), The First Quarter (1/2103), 2013.

لمجتمعات اللاجئين المعاصرة، الضوء على تنوع طرائق عيش الفلسطينيين في المشرق العربي، ويدرس أسبابها. ويهدف بشكل أساسي إلى تحويل الانتباه، وإن لم يكن بشكل شامل، عن الماضي المتمثل بنشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وعن المستقبل المتعلق بالحلول المحتملة لتلك القضية، أو التوجهات الجديدة في عملية السلام، ليلفت إلى واقع اللاجئين في الوقت الحاضر. لذلك يعالج ظروف معيشتهم وطرائق إدارتهم مخيماتهم وتحسينها وإعادة إعمارها، ويعالج أيضًا الإدارة الإنسانية لأزمته. وإذا كان التاريخ يقع ضمن الإطار التحليلي الذي يقدمه هذا الكتاب، فسيكون ذلك من خلال إظهار علاقة النسب بين الفضاءات المتعددة والمؤسسات فحسب، وإذا كان هناك من حضور للمستقبل، فمن خلال التنبؤ بتأثيرات الوضع الحالي في ذلك المستقبل.

تناولت مجموعة كبيرة من الكتب موضوع اللاجئين الفلسطينيين في الوضع المأساوي الحالي على أنه مرآة لمستقبل غامض يبدو أنه سيكون كارثيًا، حيث ينظر فيه إلى مجتمعاتهم باعتبارها أزمات إنسانية وقوى تهدد الاستقرار، وإلى المخيمات باعتبارها مختبرات لشتى أنواع الإسلام السياسي. في الوقت نفسه، يقرأ عدد من تلك الكتب المستقبل على نحو تأملي (العودة بوصفها الخيار الوحيد) وتراه جزءًا من الحاضر، وكأن هذا الخيار تم الاتفاق عليه وأصبح بالنتيجة ضرورة تاريخية وحيدة، وأمرًا لا مفر من حدوثه.

وضع بيار بورديو تعليقًا لاذعًا عن مثل هذه الأوهام، قائلاً: «يكتشف المرء كيف أن انعدام القوة والحيلة، بتدميره الإمكانيات الكامنة، يحول دون الاستثمار في الرهانات الاجتماعية ويولّد الأوهام. وهنا يبدو أن فك ارتباط جري بين الحاضر والمستقبل، مثلما يظهر من خلال مشاريع يراها «المهاجرون العاطلون عن العمل في فرنسا»، وهي مشاريع منقطعة بالكامل عن الحاضر ويكذبها هذا الحاضر على الفور»<sup>(2)</sup>.

P. Bourdieu, *Pascalian Meditations* (Oxford: Polity Press, 2000), pp. 221-222.

(2)

## أولاً: اللاجئون الفلسطينيون: نظرة إقليمية عامة

تختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للاجئين بحسب الدول المضيفة (الجدول (1)). من زاوية قانونية، يستضيف لبنان حصراً لاجئين مصنّفين قانونياً «أجانب عديمي الجنسية»، ولا تعترف الدولة بأي مسؤولية عنهم<sup>(3)</sup>. وتنحصر هذه المسؤولية بـ«وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا)، المسؤولة عن توفير مسكن ملائم وشروط العيش للاجئين. ويعيش أكثر من نصف اللاجئين الـ 425 ألفاً المسجلين لدى «الأونروا» في لبنان في مخيمات رسمية أنشأتها وتديرها «الأونروا» (12 مخيماً) وفي مخيمات «غير رسمية»<sup>(4)</sup>. يستفيد اللاجئون المقيمون في المخيمات «الرسمية» من حزمة ضئيلة من الخدمات والرعاية (تعليم ورعاية صحية...)، وهذه الخدمات غير كافية مقارنة مع احتياجاتهم الحالية<sup>(5)</sup>. وتشير الدراسة الأكثر إحاطة حتى الآن في شأن الشروط الحالية لحياة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات اللبنانية إلى أن اللاجئين يعانون بطالة متفشية وظروف عيش سيئة وصحة متردئة ومستويات تعليم منخفضة وارتفاعاً في الأمية<sup>(6)</sup>.

يسجّل لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المقيمين في المخيمات (51 في المئة) من بين الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين كلها. ولدى لبنان أعلى نسبة من اللاجئين الذين يعيشون فقراً مُدقعاً، وممن هم مسجّلون في برنامج «العسر الشديد» لـ«الأونروا». بشكل عام، ثلث اللاجئين المقيمين في المخيمات اللبنانية مصنّفون فقراء نتيجة السياسات اللبنانية الجائرة التي صمّمت خصيصاً لإبقاء اللاجئين عالقين في داخل مخيمات مكتظة وقذرة، حيث لا مهرب منها

S. Haddad, *The Palestinian Impasse in Lebanon: The Politics of Refugee Integration* (3) (Brighton: Sussex Academic Press, 2003).

(4) بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في لبنان (476,566) حتى 31 آذار/ مارس 2013 [المحرر]: UNRWA, «Registration Statistical Bulletin».

M. Abbas [et al.], «The Socio- economic Condition of Palestinians in Lebanon,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 10 (1997), pp. 378-396.

O. F. Uglund, ed., *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon*, Fafo Report; no. 409 (Oslo: Fafo, 2003).

إلا بمغادرة البلاد. وهذا أحد الأسباب وراء الاعتقاد بأن الرقم الحقيقي للاجئين الذين يعيشون في البلاد هو نصف الأرقام الرسمية (انظر الجدول (1)).

التدبير الأكثر تطرفاً المعتمد للتمييز بحق الفلسطينيين هو التدبير الذي يمنعهم من تولّي الوظائف ومن حق التملك والسعي إلى تحصيل التعليم العالي. الفلسطينيون في لبنان ممنوعون من العمل في أكثر من 70 مهنة رفيعة ووضيعة، بالتالي وصل بهم الأمر إلى تشكيل طبقة مسحوقة دائمة. وكونهم عرضة لعزل اجتماعي قاسٍ<sup>(7)</sup>، أصبح الهم الأكبر لديهم الحفاظ على هويتهم كلاجئين<sup>(8)</sup>.

يُعتبر الأردن الدولة العربية الوحيدة تاريخياً التي أعطت حقوق المواطنة للاجئين الفلسطينيين، والنسبة المئوية للاجئين المقيمين في المخيمات الأردنية أدنى بكثير (30 في المئة) من نسبتهم في لبنان (51 في المئة). في سورية، هناك حوالي 450 ألف<sup>(9)</sup> لاجئ فلسطيني، ربعهم تقريباً يعيش في مخيمات تديرها «الأونروا»، وما يناهز 100 ألف يعيشون في مخيمات غير رسمية (انظر الجدول (1)). يملك اللاجئون الفلسطينيون حق العمل في سورية، وينالون تقديمات اجتماعية، لكن لا يمكنهم التصويت في الانتخابات<sup>(10)</sup>. لذا، وضع اللاجئين في سورية مزيجاً من وضعهم في لبنان (لا حقوق مدنية ولا سياسية) ووضعهم في الأردن (حقوق مدنية وسياسية كاملة). مع ذلك، يتشارك اللاجئون الفلسطينيون في سورية البؤس بشكل متساوٍ مع المواطنين السوريين، ويعيش ربعهم تقريباً تحت الخط الرسمي للفقر، فيما يعيش 22 في المئة منهم مع خط الفقر<sup>(11)</sup>.

---

U. Halabi, «The Legal Status of Palestinians in Jerusalem,» *Palestine-Israel Journal*, vol. 4 (7) (1997), <<http://www.pij.org/details.php?id=505>>.

L. Khalili, «Grass-Roots Commemorations: Remembering the Land in the Camps of (8) Lebanon,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 34 (2004), pp. 6-22.

(9) بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في سورية (536,699) حتى 31 آذار/ مارس 2013. [المحرر]: انظر: UNRWA, «Registration Statistical Bulletin».

L. Blome-Jacobsen, ed., *Finding Means: UNRWA's Financial Crisis and Refugee Living (10) Conditions* (Oslo: Fafo, 2003), vol. 1.

Refuge Studies Centre (RSC), *Children and Adolescents in Palestinian Households: Living (11) with the Effects of Prolonged Conflict and Forced Migration – A Regional Study* (Oxford: RSC; University of Oxford, 2001), p. 10.

**الجدول (1)**  
**توزيع اللاجئين في المنطقة حتى عام 2009**

اللاجئون المسجلون (المجموع)	اللاجئون المسجلون (في المخيمات)	المخيمات الرسمية	منطقة العمليات
1.951.603	338.000	10	الأردن
**422.188	227.776	12	لبنان
461.897	*125.009	9	سورية
762.820	193.370	19	الضفة الغربية
1.073.811	495.006	8	قطاع غزة
4.671.811	1.374.161	58	مجموع الوكالة

<<http://www.unrwa.org>>.

المصدر: الأونروا:

ملاحظات

\* الجدول لا يشمل اللاجئين المقيمين في اليرموك في دمشق، وهو مخيم غير رسمي (سكانه الفلسطينيون أكثر من 100 ألف).  
\*\* قُدِّر العدد الفعلي للمقيمين بـ 275.000.

بحسب الإحصاء السكاني لعام 2007 (PCBS)<sup>(12)</sup>، كان عدد سكان الضفة الغربية حوالي 2.35 مليون شخص، ربعهم تقريباً لاجئون مسجلون في «الأونروا»، ويقوم جزء كبير منهم في مخيمات (180 ألفاً) (الجدول (1)). في قطاع غزة، يبلغ مجموع السكان 1.42 مليون نسمة، منهم حوالي مليون شخص من اللاجئين المسجلين في «الأونروا» الذين يعيش نصفهم تقريباً في مخيمات. يشمل اللاجئون المسجلون في «الأونروا» المهجرين داخلياً في حربَي 1948 و1967 والمتحدرين منهم. تؤمّن حزمة ضئيلة من الخدمات والرعاية لهؤلاء (تدريس ورعاية صحية... إلخ)، وهذه حزمة غير كافية نظراً

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), «Releases the Final Results of Gaza (12) Strip Census 2007.» 2009. <<http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/newscrollEnglish/newscrollView.aspx?ItemID=813&mID=11170>>.

إلى احتياجاتهم الحالية. مع ذلك، هناك نسبة تقترب من المعايير العالمية لأعداد من يرتادون المدارس، ودرجة عالية من الأمية بين الأجيال الشابة (تحت سن الـ35)، خصوصاً بين اللاجئين المسجلين في «الأونروا»، ممن يتيح لهم وضعهم كلاجئين حق التعليم الابتدائي المجاني<sup>(13)</sup>.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعيش ثلثا مجموع الفلسطينيين تحت خط الفقر، والأسر المعدومة تعيش على مزيج من الدعم غير الرسمي (التحويلات من الخارج والتسهيلات الائتمانية المحلية والزكاة) والمساعدة الرسمية (مساعدات غذائية ومساعدات مادية نقدية وتبرعات) التي تُقدّمها «الأونروا» والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية ووزارة الشؤون الاجتماعية<sup>(14)</sup>. بشكل عام، تضطرّ الأسر الفقيرة إلى العيش في منازل ضيقة مع عدد كبير من الأزواج الذين يعتمد كثير منهم على القلة القادرة على توفير لقمة العيش، ما يُترجم بنسب عالية جداً من «الإعالة».

## ثانياً: أزمات اللاجئين في المنطقة

حُكمت الدول العربية منذ استقلالها بقوانين طوارئ أسست دوماً لـ «حالة الاستثناء». والشكل الخاص لتكوين الدول في هذه المنطقة أنتج أشكالاً مختلفة من المواطنة، ومن حالات اللجوء وانعدام الجنسية.

وسط حالات من الفقر الشديد المترافقة مع تفجر القمع الحكومي المتكرر والصراعات والتهجير وفشوات الاستثناء (مثل مخيمات احتجاز اللاجئين العراقيين وبعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948)، أصبحت المخيمات مراكز تمرد وعصيان داخلية ومقاومة للتدخل الخارجي. وعلى الرغم من الاختلافات الأساسية المستمرة في ما بين هذه الدول، فإنها تُبدي حالات ومظاهر مختلفة في أثناء انتقالها من «حكم القانون» (Rule of Law) إلى «قانون الأحكام» (Law of Rules).

J. Pedersen, S. Randall and M. Khawaja, eds., *Growing Fast: The Palestinian Population* (13) in the West Bank and Gaza, Fafo Report no. 353 (Oslo: Fafo, 2001).

A. Knudsen, «Crescent and Sword: The Palestinian Hamas,» *Third World Quarterly*, (14) vol. 26, 2005.

تاريخياً، كان للصراعات الكولونiale والإقليمية والإثنية في المشرق العربي تداعياتٌ جديّةٌ في توليد أشخاص مهجرين داخلياً، أي نازحين (IDPs) ومهاجرين (Migrants) ولاجئين. وتاريخياً أيضاً، كانت الحدود بين الدول العربية غير مُحكّمة، بالتالي كان اللاجئون قادرين على التنقل بينها بسهولة. هكذا، استقبلت هذه الدول موجات من اللاجئين كمقيمين مؤقتين وتعاملت معهم من خلال نظام متسامح بحذر، كما حصل مع 800 ألف فلسطيني في عام 1948، ومليون عراقي في أعوام التسعينيات، فضلاً عن 2.4 مليون عراقي آخرين منذ عام 2003، ومليون سوداني منذ التسعينيات.

مثلاً لاحظ موندت (Mundt) وفيريس (Ferris): «مع بعض الاستثناءات، مثل أفغانستان في الثمانينيات وبوروندي، تميل النزاعات المعاصرة إلى توليد أشخاص نازحين (IDPs) أكثر مما توجد لاجئين. هكذا، هناك 4.7 مليون مهجر داخلي في السودان، و 686 ألف لاجئ فقط، بينما يتراوح عدد المهجرين داخلياً في تركيا بين 954 ألفاً ومليون و 200 ألف مهجر داخلياً، مقابل 227 ألفاً و 232 لاجئاً فقط»<sup>(15)</sup>.

لا تزال أزمة الأشخاص المهجرين داخلياً واللاجئين المستمرة تُثقل كاهل الدول النامية لأنها تستضيف ثلثي مجموع اللاجئين في العالم. فضلاً عن ذلك، تملك أربع دول عربية مضيضة (العراق والأردن والسودان وسورية) النسب الأعلى من اللاجئين مقارنةً مع مجموع سكانها. في المنطقة، يمكن التمييز بين ثلاث موجات من اللاجئين: موجة لاجئي الطوارئ ولاجئي الترانزيت «اللاجئين العابرين» واللاجئين الذين يطول أمد لجوئهم. ويكاد اللاجئون الفلسطينيون جميعهم يُصنفون في الخانة الثالثة. في منطقة المشرق العربي، وعلى الأغلب، يبقى اللاجئون الذين يستقرون زمنياً طويلاً من دون حقوق مدنية، ما يثير بالتالي تحديات اجتماعية وسياسية رئيسية. وأطلق «المسح العالمي للاجئين» على هذه الفئة تسمية «لاجئو المخيمات» أو «اللاجئون المحتجزون»<sup>(16)</sup> (Warehoused Refugees): «الحجز هو إبقاء

A. Mundt and E. Ferris, *Durable Solutions for IDPs in Protracted Situations: Three Case Studies* (Canberra: Relief Web, 2008), p. 2.

(16) المسح العالمي للاجئين (World Refugee Survey) هو مسح سنوي لأوضاع اللاجئين عبر العالم تقوم به اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين (U.S. Committee For Refugees And Immigrants) [المحرر].

اللاجئين ولمدد طويلة في أوضاع تتميز بتقييد الحركة والبطالة القسرية والاعتماد على الآخرين - حياتهم مُعلّقة إلى أجل غير مسمى - في ظل انتهاك حقوقهم الأساسية بموجب معاهدة عام 1951 للأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، حيث تسجّل حالات فاضحة وفظيعة من الاحتجاز الجسدي إلى أجل غير مسمى في المخيمات. وسواء كانوا مقيمين في مخيمات أم لا، يظل اللاجئون محتجزين عندما يُحرّمون من الحرية الضرورية لمواصلة حياتهم الطبيعية»<sup>(17)</sup>.

هذا ما يعكسه تشديد ميشال أجييه (Michel Agier) على أن «صيغة المخيم» (The Camp Formula) تدل على «الإدارة الإنسانية لأكثر فئة بشرية لا تخطر على بال أحد وغير مرغوب فيها من بين جميع سكان الكوكب»<sup>(18)</sup>. تشكّل بعض المخيمات شكلاً اجتماعياً مكانياً (Socio-spatial) جديداً فريداً من ناحية تركيبته لتتحول إلى ملاذات إنسانية (Humanitarian Sanctuaries) مجردة من أي معنى، بالتالي يمكن اعتبارها بمنزلة «لامكان»<sup>(19)</sup> (Non places). من أصل أكثر من 8.5 ملايين لاجئ محتجز في مخيمات عبر العالم (حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2007)، أكثر من ثلاثة ملايين وسبعمئة ألف لاجئ يقيمون حالياً في المنطقة العربية أو يتحدرون منها. لهذا السبب، فإنّ احتجاز اللاجئين سمة بارزة بشكل خاص في المنطقة العربية. في الواقع، يشكّل اللاجئون الفلسطينيون حالة اللجوء الأطول والأكبر في العالم<sup>(20)</sup>. وهذا أحد الأسباب من أجل فهم لماذا تُشدّد بعض مساهمات هذا الكتاب على مخيمات اللاجئين باعتبارها المكان الرئيس الذي يعيش فيه هؤلاء اللاجئون.

---

M. Smith, «Warehousing Refugees: A Denial of Rights, A Waste of Humanity,» in: M. (17) Smith, ed., *World Refugee Survey 2004* (Arlington, VA: US Committee for Refugees and Immigrants, 2004), p. 38.

M. Agier, «Between War and City: Towards an Urban Anthropology of Refugee Camps,» (18) *Ethnography*, vol. 3 (2002), p. 320.

Agier, p. 323. See also: M. Augé, *Non-Places: Introduction to an Anthropology of* (19) *Supermodernity* (London: Verso, 1995).

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *The State of the World's* (20) *Refugees: Human Displacement in the New Millennium* (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 112.



في المجال الدولي، يمكن لأوضاع اللجوء المستدام أن تشكل تحدّيًا أمينيًا بالنسبة إلى الدول المضيفة، حيث توجد مخيمات مسلحة، وتولّد صراعًا<sup>(21)</sup>. في مختلف الأحوال، يبقى استقرار الدول العربية مهددًا ليس بفعل الوجود الكثيف للاجئين في المنطقة، بل بسبب الطريقة التي عاملتهم بها الدول المضيفة. إنّ عمل الفيلسوف الإيطالي جيورجيو أغامبن<sup>(22)</sup> يلقي الضوء على الطريقة التي أرست فيها الدولة «السيد» (Sovereign) وفق مصطلحات أغامبن، «حالة استثناء» تصبح بموجبها أحكام الدستور إما مقوضة أو معلقة. ومع مرور الوقت، يصبح الوضع الموقت والمعلّق ترتيبًا مكانيًا دائمًا للهيمنة<sup>(23)</sup>. من هنا، يُصبح الاستثناء هو القاعدة، وبالتالي، يُصبح الوضع الوجودي «الأنطولوجي» (Ontological) للسكان اللاجئين باعتبارهم مواطنين قانونيين، مُعلّقًا إلى أمد غير محدّد. فلدى «السيد» القدرة على تحويل فئات السكان اللاجئين جميعهم إلى أشخاص مجردين من الجنسية. ولإعطاء بعض الأمثلة الحديثة، يمكن الحديث عن مرسوم انتزاع الجنسية الذي طال أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، ممن كانوا يحملون الجنسية الأردنية (1992)، والطرّد الجماعي للاجئين الفلسطينيين من ليبيا (1997) والعراق (2005 و2006)، وغياب الحقوق المدنية والاجتماعية/الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وكلها أمثلة للجوء إلى الاستثناء من «السيد» لتعليق العمل بصفة المواطنة لفئات غير مرغوب فيها من عامة الناس. من هنا، فإنّ «حالة الاستثناء» تُطبّق إما من خلال القوانين أو من خلال السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، تُعطي مصر، بشروط معينة، الأطفال المولودين لوالدين محرومين الجنسية، الجنسية المصرية، لكن في حال كان الوالد فلسطينيًا فاقدًا جنسيته، يُحرّم أولاده من الجنسية المصرية<sup>(24)</sup>. في لبنان، قامت

S. K. Lischer, *Dangerous Sanctuaries: Refugee Camps, Civil War, and the Dilemmas of Humanitarian Aid* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005). (21)

G. Agamben: *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), and *State of Exception* (Chicago: University of Chicago Press, 2005). (22)

R. Lentin, ed., *Thinking Palestine* (London: Zed Books, 2008). (23)

(24) عادت السلطات المصرية وسمحت مؤخرًا للمرأة المصرية المتزوجة من فلسطيني بمنح جنسيتها لأبنائها، على عكس ما هو عليه الوضع في لبنان حتى اليوم [المحرر].

السلطات بتعديل قانون الجنسية ومنحت المواطنة لـ 100 ألف مقيم محرومين من أي جنسية (مصنفين «أجانب»)، لكن استبعد الفلسطينيون عمومًا من هذا القرار<sup>(25)</sup>.

هكذا طوّر النظام الكلاسيكي للدولة - الأمة حقوقًا للمواطنين، لكن ليس للبشر. ومثلما أشارت حنة أرندت (Hannah Arendt) باكرًا في مطلع الخمسينيات، لا مكان للإنسان خارج إطار الدولة - الأمة<sup>(26)</sup> (Nation State). هناك «حقوق مواطنين» لا «حقوق إنسان». في الديمقراطيات الليبرالية ترتبط الحقوق المدنية بالإقامة الدائمة. في المقابل، في الدول العربية فإن الجنسية هي المفتاح لنيل الحقوق المدنية. إن الحق في المواطنة في تلك الدول بمنزلة الحق الأساس الذي تنبثق منه الحقوق المدنية والطبيعية الأخرى. كي تمتلك حقوقًا مدنية، عليك أولاً أن تكون مواطنًا. لا يملك اللاجئون والمحرومون من الجنسية «الحق بامتلاك الحقوق» جريًا على مقولة أرندت، وهؤلاء يملكون «مكاسب» نابعة من وضعهم الوجودي فحسب كأشخاص يعتمدون على سلوك الشرطة والأجهزة الأمنية إزاءهم. هذه القضية ليست محصورة بالمشرق العربي، إذ إن أعداد اللاجئين المستثنين من الحماية القانونية تزداد في الدول الأوروبية، لكن هؤلاء يبقون في الأحوال كلها خاضعين للسلطات البيروقراطية<sup>(27)</sup>. هناك، يبقى اللاجئون معرضين حتى بعد نيلهم الجنسية لتجريدتهم منها، حيث إن أي نشاط جرمي أو خاضع

---

A. Knudsen, «Widening the Protection Gap: The «Politics of Citizenship» for Palestinian (25) Refugees in Lebanon, 1948-2008.» *Journal of Refugee Studies*, vol. 22 (2009), pp. 1-20.

في عام 1994 أصدرت السلطات اللبنانية مرسوم التجنيس رقم (5247) الذي تم بموجبه منح الجنسية اللبنانية لنحو 100 ألف من المحرومين من الجنسية ومكتومي القيد ممن يقيمون على الأراضي اللبنانية. وكان من ضمن هؤلاء أبناء القرى الفلسطينية الشيعية السبع التي يعتبرها لبنان قرى لبنانية في الأساس تمّ إلحاقها بفلسطين بموجب معاهدة «نيوكمب - بوليه» المعقودة بين بريطانيا وفرنسا في عام 1922. وكان التبرير اللبناني الرسمي لهذه الخطوة هو تمكين سكان تلك القرى من استعادة جنسيتهم اللبنانية. ولكن مثل هذا التبرير لا يخفي بالطبع حسابات التوازن الطائفي التي حكمت معايير التجنيس وفق المرسوم المذكور. واستفاد من مرسوم التجنيس أيضًا أهالي 24 قرية من أهالي قضاء الحولة [المحرر].

H. Arendt, *Origins of Totalitarianism* (New York: Meridian, 1985). (26)

R. Salih, *Gender in Transnationalism: Home, Longing and Belonging among Moroccan Migrant Women* (London: Routledge, 2008). (27)

للمساءلة القانونية يُعَرِّضهم لخطر سحب المواطنة منهم وترحيلهم قسرياً إلى بلدهم الأصلي.

### ثالثاً: موقع هذا الكتاب في دراسات اللاجئين

يعكس جزء كبير من الأدبيات الصادرة بالإنكليزية عن اللاجئين الفلسطينيين سوء الطالع الذي ابتلي به تاريخ فلسطين والفلسطينيين. من هنا، ركزت بعض المدارس على المعاناة<sup>(28)</sup> والتراجيديا والظلم<sup>(29)</sup> باعتبارها موضوعات تجد جذورها التاريخية في التطهير الإثني لفلسطين<sup>(30)</sup> وفي الكارثة اللاحقة التي ألمت باللاجئين المتمثلة بالنكبة<sup>(31)</sup>. وعلى العكس من ذلك، تفصل مدارس أكثر حداثة عن أجندة البحث تلك لتصور مخيمات اللاجئين باعتبارها أرضية خصبة للتطرف الديني والتشدد<sup>(32)</sup>. على الرغم من ذلك، يتمحور مجال «دراسات اللاجئين»<sup>(33)</sup> أساساً حول المسائل القانونية<sup>(34)</sup> والتهجير القسري<sup>(35)</sup> وجبر الضرر<sup>(36)</sup>، وقبل كل شيء «حق العودة» إلى

---

R. Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed (28) Books, 1994).

B. N. Al-Hout, *Sabra and Shatila: September 1982* (London: Pluto Press, 2004). (29)

I. Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld, 2006). (30)

A. H. Sa'di and L. Abu-Lughod, eds., *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory* (31) (New York: Columbia University Press, 2007).

B. Rougier, *Everyday Jihad: The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon* (32) (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007).

L. Malkki, «Refugees and Exile: from «Refugee Studies» to the National Order of (33) Things,» *Annual Review of Anthropology*, vol. 24 (1995).

L. Takkenberg, *The Status of Palestinian Refugees in International Law* (Oxford: (34) Clarendon Press, 1998).

K. Grabska and L. Mehta, eds., *Forced Displacement: Why Rights Matter* (Houndmills: (35) Palgrave Macmillan, 2008).

R. Brynen and R. El-Rifai, *Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and (36) Development* (London: I.B. Tauris, 2007), and M. Dumper, ed., *Palestinian Refugee Repatriation: Global Perspectives* (London: Routledge, 2006).

فلسطين<sup>(37)</sup>. كذلك هناك دراسات خاصة باللاجئين المقيمين في مخيمات بلد بعينه مثل لبنان<sup>(38)</sup> والضفة الغربية وغزة<sup>(39)</sup> وفي مجتمعات الشتات بشكل أعم<sup>(40)</sup>. وتشدّد دراسات حديثة على نظرة الدول المضيفة تجاه اللاجئين الفلسطينيين<sup>(41)</sup>، إضافة إلى ميثولوجيا «اللجوء» في ما يتعلق بالمحافظة على هوية اللاجئ الفلسطيني وفرادتها<sup>(42)</sup>.

يلتزم هذا الكتاب المدرسة المذكورة أعلاه في شأن اللاجئين، لكنه يفتح أيضاً آفاقاً مهمة جديدة للبحث، في حين أنه يتحدى أبحاثاً قديمة. يفتح القسم الأول من هذا الكتاب «المكان والإدارة والمحلة» نقاشاً نقدياً في شأن أبعاد مفهومية مفتاحية، كاشفاً النقاب عن المصطلحات الجديدة الخاصة باللاجئين والهجرة ودراسات الشتات. تشرح مساهمة جولي بيتيت (Julie Peteet) الترابط الموجود بين المتخيلات الإثنية والطائفية للشرق الأوسط والتهجير المعاصر في فلسطين والعراق، حيث تحلّل بيتيت في بحثها إعادة تشكيل الحيز البشري والأشكال المكانية الجديدة للاحتواء التي تُنتج وتُعيد إنتاج الهوية، وتُساهم في مقاومة التهجير. هناك خطاب جديد اليوم يترافق وغياب مخيمات جديدة في منطقة المشرق العربي، يقول بإيجاد نقاط تجميع (Collection Points) ومستوعبات أو مصائد (Catch Basins) لاستيعاب اللاجئين بدلاً من مخيمات اللاجئين، اخترعت تقنيات تهجير وحيّزات بشرية جديدة،

---

N. H. Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001). (37)

J. Peteet, *Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005). (38)

L. D. Lybarger, *Identity and Religion in Palestine: The Struggle between Islamism and Secularism in the Occupied Territories* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007). (39)

(40) ساري حنفي، هنا وهناك: نحو تحليل العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز (رام الله):

S. Hanafi, «Rethinking the Palestinian», ومواطن، (2001)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، (2001)، «Rethinking the Palestinian abroad as Diaspora: The Relationships between the Diaspora and the Palestinian Territories», in: A. Levy and A. Weingrod, eds., *Homelands and Diasporas: Holy Lands and Other Places* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2005), and H. L. Schulz and J. Hammer, *The Palestinian Diaspora: Formation of Identities and Politics of Homeland* (London: Routledge, 2003).

Haddad, *The Palestinian Impasse*. (41)

R. Bowker, *Palestinian Refugees: Mythology, Identity, and the Search for Peace* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2003). (42)

بهدف تفريغ أزمة اللجوء في المنطقة من محتواها. ومتابعة للقضايا التي طرحتها بيتيت، يبحث ساري حنفي عن فهم جديد للأبعاد المكانية والسياسية التي تحكم مخيمات اللجوء. فبعد دراسته مخيمات اللجوء في لبنان وسورية، يُحاجّ حنفي أنه يجدر بنا إعادة فحص البنى المتعلقة بإدارة المخيم «الحوكمة»، لا من منظور أمني، بل من زاوية الفصل (Segregation). هكذا يصبح الفصل المفهوم المركزي في النقاشات في شأن التركيز المكاني للخطر الاجتماعي، وفي شأن الإدارة المدنية/المحلية. في حين تتعامل سورية مع المخيمات مثل أي بقعة سكنية أخرى، يُنظر في لبنان إلى مخيمات اللاجئين باعتبارها «جزراً أمانية»، وتُعامل باعتبارها «فضاءات استثناء» (Spaces of Exception) تجعلها أشبه بمختبرات للسيطرة والمراقبة. هذا ما يمنع الفلسطينيين المقيمين في مخيمات لبنانية من إرساء بنى إدارة فاعلة للمخيمات. وفي ظل هذا الغياب شبه التام للإدارة التقليدية، برزت أطر حكوماتية أو «حوكمة» بديلة بين سكان المخيمات، نجحت إلى حد بعيد في تنظيم سلوك سكان المخيم. وتتعمق روزماري صايغ أكثر في مسألة المكان والهوية في مساهمتها التي تُحلل فيها هوية مخيم اللجوء، مستخدمةً روايات محاصرين من مخيمي جنين وشاتيلا. تُظهر صايغ كيف أن هذه الروايات تشكلت بفعل تعدد المناخات السياسية التي يعيش فيها أبناء الشتات. وتشير إلى أن المقيمين في المخيمات يمتلكون حساً متميزاً بكونهم «جماعة» تشارك ظروف القمع والتهميش والفقير نفسها. وتدعو صايغ إلى تمثيل أكثر واقعية للجماهير الفلسطيني بما يسمح بدراسة الدور السياسي لـ«المحلي» في زمن الأزمة الوطنية. ومثلما تذهب إليه مساهمة صايغ، يؤثر الشكل المكاني في الهوية، ما يؤدي إلى تغير سريع.

مالت دراسة مخيمات اللجوء نحو التعاطي مع موقع المخيم على اعتبار أنه ثابت، بينما تملك المخيمات علاقة دينامية مع محيطها المدني. يُبحث هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً في القسم الثاني من الكتاب «التحضر المدني والمكان والسياسات»، حيث تغير عملية التمدن أو التحضر وإيجاد مخيمات/مدن، أو مدن/مخيمات البيئة المجاورة لمخيمات اللاجئين والبيئة المبنية داخل المخيمات. أولاً، تدرس مساهمة محمد كامل درعي مسار تمدن

مخيمات اللاجئين في بيروت وتحضرها، وهي التي على الرغم من كونها مهمشة ومعزولة لا تزال مترابطة مع محيطها المدني من خلال الأشكال المختلفة للحركة المكانية والاقتصادية. يطمس هذا الأمر، بالاشتراك مع الحضور المتزايد لمجموعات أخرى من اللاجئين والنشاط الاقتصادي الجديد حدود المخيمات، ما يجعلها جزءاً من المدينة بمعنى تحويلها إلى «مخيمات مدنية» (City/ Camps).

يناقش فيليب ميسلفيتز (Philip Misselewitz)، ثانياً، من خلال نقله النقاش في شأن التمدن والتحضر من «الخارج» إلى «الداخل»، الدروس المستخلصة من مشروع تشاركي هادف إلى إعادة تعريف البيئة المبنية في مخيم الفوار للاجئين في الضفة الغربية. على امتداد عقود عدة، أنتج التحول غير المدروس للبيئة العمرانية، «مخيمات حضرية» معقدة وغامضة (مدن/ مخيمات) (Camp/ Cities)، هي في آن معاً مكتظة وشبيهة بمدن الصفيح، على الرغم من أن لديها مراكز تجارية وأسواقاً وجواراً. إن عملية التطوير التشاركي للمخيم كانت في الوقت عينه صعبة وصراعية، لكنها ساعدت في إعادة تعريف علاقة السكان بـ«الأونروا» وبرامج المساعدات المفروضة من الخارج لمصلحة عملية صناعة قرار أكثر تشاركية.

ثالثاً، تُعالج المساهمة الأخيرة في هذا القسم الدمار المادي لمخيم اللاجئين وتداعياته السياسية السلبية. وفيها يحلل آري كنودسن (Are Knudsen) التداعيات السياسية لتدمير مخيم نهر البارد (لبنان) في عام 2007 بهدف إعادة تعريف العلاقات السياسية بين اللاجئين وممثليهم السياسيين والدولة. ويظهر كنودسن كيف أن التداعيات السياسية للأزمة رسّخت الانقسام السياسي الثنائي للمشهد اللبناني، وأنتجت طريقتين متناقضتين في فهم الكارثة، وكيفية حلّها. يسعى كنودسن ليؤكد أن كارثة نهر البارد استُغلت من أجل مكاسب سياسية. هذا لأن المشكلة الفلسطينية (التي تعرف أيضاً باسم ملف اللاجئين) مسألة سياسية حساسة، والقدرة على السيطرة على الحوار الوطني في شأن هذه المسألة تعتبر رصيذاً سياسياً. تبقى هذه الفوائد أكبر في المدن ذات الأغلبية الإسلامية السنية حيث تحظى القضية الفلسطينية بتعاطف «الشارع» السني، ولأن النظر إلى الموضوع من زاوية السيطرة على «ملف اللاجئين» يعتبر مكسباً تكتيكياً.

إن مسألة الحقوق المدنية والمواطنة والحرمان من الجنسية أمر حاسم في فهم سبل العيش المعاصرة للاجئين. بشكل عام، إن حيوات اللاجئين الفلسطينيين مقيّدة بعوائق قانونية تستثنيهم عمداً من مكاسب المواطنة، وتبقيهم في حالة حرمان من الجنسية. إن مشكلة الحرمان من الجنسية إحدى أكبر المشاكل التي تواجه اللاجئين، وفي القسم الثالث من الكتاب «الحقوق المدنية والوضع القانوني وجبر الضرر»، يدرس عباس شبلاق، أولاً، أثر الحرمان من الجنسية في اللاجئين الفلسطينيين، وفي تجاربهم وسبل عيشهم وحركيتهم داخل المنطقة وخارجها. تفحص هذه المساهمة المفاهيم المتغيرة للمواطنة في الخطاب السياسي الفلسطيني، وبين اللاجئين أنفسهم. يقدم شبلاق تحليلاً نقدياً لأشكال متعددة استُخدمت فيها المواطنة من الأطراف المعنية لتحديد مصير فلسطينيين عاديين، وللتأثير في حل مشكلة اللاجئين. ويستنتج أن الحرمان من الجنسية كان له أثر عميق في حركة اللاجئين الفلسطينيين ورفاههم وسبل عيشهم، ومنعهم من دعم أنفسهم.

يفتح نقل النقاش في شأن الحقوق المدنية إلى مستوى المقارنة الإقليمية رؤى جديدة للفوائد المنظورة لوضع اللجوء بالنسبة إلى مشكلة الحرمان من الجنسية، ونقص الحماية القانونية للاجئين. وفي هذا السياق يبحث جلال الحسيني وريكاردو بوكو (Riccardo Bocco)، ثانياً، كيف أثر الوضع القانوني الممنوح من الدول المضيفة في اللاجئين الفلسطينيين. وبشكل أكثر تحديداً، يفحص تحليلهما الدقيق لقاعدة بيانات مستمدة من مسح أجري في خمس من مناطق عمليات «الأونروا» (الأردن ولبنان وسورية وقطاع غزة والضفة الغربية) كيف أن الوضع القانوني للاجئين شكّلهم و«نظّمهم» كمجموعة، وفي المقابل، كيف جعلهم ينظرون إلى وضعهم باعتبارهم منفيين في هذه الدول. ووجد الباحثان أن هناك استياءً واسع النطاق من خدمات «الأونروا»، وانتقاداً قاسياً لحرمانهم من الحقوق المدنية من الدول المضيفة، وأن من شأن إعادة تقويم أحادي لـ «حق عودة» اللاجئين أن يكون سبباً محتملاً لانعدام الاستقرار.

يُعتبر حق العودة، تحديداً في السياق الفلسطيني، مقدّساً وحقاً غير قابل للتصرف. أحد الأسباب التي تجعل من قضايا التعويض وجبر الضرر مسائل شديدة الحساسية أنه يُنظر إلى هذه القضايا كأنها تقويض لحق العودة. في

المساهمة الثالثة والأخيرة في هذا القسم، تدرس شهيرة سامي المقاربات الجديدة للتعويض وجبر الضرر والاعتذارات الرسمية المستخدمة في حقل العدالة الانتقالية، وتقدم نظرة عامة إلى الممارسة الدولية في ما يتعلق باستخدام التعويض والاعتذار، وتنفّص مسألة جبر الضرر للاجئين المهجرين، وتحديدًا الحلول العدة لتطبيق حق العودة والتوطين واستعادة الممتلكات والتعويض. ومن دون إطلاق أحكام مسبقة عن أي من هذه الحقوق الأساسية، تدعو سامي إلى اعتماد مقارنة أوسع لجبر الضرر، تحديدًا أهمية تقديم «اعتذار» رسمي يعترف بالمسؤولية عن آثام الماضي كجزء أساس من تصويب الظلم التاريخي بحق اللاجئين الفلسطينيين.

المنفى الممتد يؤدي إلى ولادة ممارسات اجتماعية وثقافية جديدة مثل أهمية الذاكرة، وإعادة صوغ مفهوم العائلة والهويات الذاتية الجديدة. هذه الموضوعات يُعالجها القسم الرابع «الذاكرة والقدرة والتدامج» الذي يُدقق بالوسائل التي اعتمدها اللاجئون في المنفى الممتد والاحتجاز (Warehousing)، عن طريق إعادة تعريف معنى علاقات القربى وبنية العائلة والسرد المجنّد. أولاً، يدرس سيلفان بيرديغون (Sylvain Perdigon) الترابط بين وضع اللجوء، وعلاقة القربى واستراتيجيات الزواج بين أبناء مخيم للاجئين في منطقة صور. ومن خلال مراقبة مفصلة لسرديات اللاجئين وتاريخ حيواتهم تلتقط هذه الدراسة الإثنوغرافية الحساسة الاستراتيجيات الفردية والعائلية المعتمدة للزواج والمستخدمات لمواجهة العقبات الاجتماعية والسياسية الكثيرة التي تواجه اللاجئين المقيمين في المخيم والتغلب عليها في نهاية المطاف. ومثلما يوضح بيرديغون، يُعيد اللاجئون بشكل خلاق تعريف علاقات القربى والواجبات المترتبة عنها من أجل إيجاد مركب من تلك العلاقات شبيه بـ«شجرة العائلة» (Famylscapes) التي تحمل في ديناميتها شواهد على قوة اللاجئين وإرادتهم. وهذا، بحسب بيرديغون يجعل نظرية أغامبن (Agamben) في شأن «حالة الاستثناء» إشكالية في العمق، بما أن المخيم أوجد نسيجاً غنياً بشكل استثنائي لاستراتيجيات هدفها حلّ تحديات المنفى المطول.

تعالج ماريا هولت (Maria Holt)، ثانيًا، هذا الموضوع بشكل أوسع حيث تنقل النقاش إلى موضوع إرادة اللاجئات وقوتهن. مساهمتها عبارة عن تحليل



دقيق لسرديات النساء من أجل تكوين المكان واستخدام الذاكرة من نساء يسعين إلى الهرب من يأس الحاضر. تحاّج هولت أن «الشتات الفلسطيني» وهو من نوع «الشتات الضحية» (Victim Diaspora)، طور نوعاً محدداً من الهوية المجدرة (Gendered) والعبارة الأجيال (Generational) في آن. السرد النسائي للقصص مفتاح لتشكيل هوية النساء، وهذا السرد، من خلال جندرة الماضي، يحتضن ذاكرة الأزمنة والأمكنة الأخرى باعتبارها مصادر للراحة والحماية للمحرومات منهن، خصوصاً في سياق الانعدام المزمن للأمن والاستقرار، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك سرداً جماعياً من أجل البقاء.

ثالثاً، تُحلل منال قُراطم دور الفاعلين المحليين في المسار التعاوني في مخيم شاتيلا (لبنان). وتعرض حالة دراسية مثيرة للاهتمام عن التنظيم الذاتي والإدارة الذاتية حيث يُنشئ سكان المخيم لجنة لتحسين ظروف الحياة الصعبة في المخيم، وينصبون قيادة ديمقراطية منتخبة بالاقتراع الشعبي. تصف قُراطم انهيار هذه المبادرة الإصلاحية الشعبية في مواجهة تهديدات القوى التقليدية الممسكة بزمام السلطة في المخيم. وبشكل أعمّ، تُظهر الدراسة مشكلة مواجهة الأنماط التقليدية لإدارة مخيمات اللاجئين في لبنان التي، وعلى الرغم من اسمها «البراق» (اللجان الشعبية)، لا تمثل الصوت الشعبي ولا المشاعر الشعبية، إنما هي قواعد لسلطة خاصة لزعماء سياسيين غير محليين.